ISSN: 2706-6495

دور الإفصاح المحاسبي في سوق الأوراق المالية في ترشيد قرار الاستثمار (بالتطبيق على السوق المالية السعودية)

The Role of Accounting Disclosure in the Stock Market in Rationalizing the Investment Decision (Apply to the Saudi Stock Exchange)

إعداد الدكتورة/ مي عثمان علي أبو

أستاذ المحاسبة المساعد، قسم المحاسبة، كلية الدراسات الإنسانية والإدارية كليات عنيزة الأهلية، المملكة العربية السعودية

Email: mai.osman3812@gmail.com

مستخلص البحث:

هدف هذا البحث إلى التعرف على البيانات والمعلومات والمعايير المتوافرة في الأسواق المالية لخدمة المستثمرين الحاليين والمرتقبين عند اتخاذهم لقرار الاستثمار في الأوراق المالية إضافة إلى التعرف على مدى وعي المتعاملين في الأسواق المالية بأهمية المعلومات والبيانات المحاسبية و التعرف على العوامل التي تؤثر في كفاءة سوق الأوراق المالية، ثم تحديد المعلومات التي يتم الإفصاح عنها في تقارير الشركات المدرجة في السوق المالية السعودية، وذلك لافتقار الأسواق المالية في البلدان النامية إلى الكفاءة بسبب النقص الشديد في المعلومات المتاحة لدى المستخدمين وبالتالي عدم توفر درجة الوعي الاستثماري، إضافة إلى عدم وجود معايير للإفصاح وعدم التنظيم المهني للمحاسبة والمراجعة والتحليل المالي وإن وجدت فإنها لا تعمل بفعالية وكفاءة.

ولتحقيق أهداف البحث افترضت الباحثة إن الإفصاح المحاسبي المناسب للقوائم المالية يساهم في تلبية احتياجات مستخدمي المعلومات وضمان توفر فرص متكافئة لهم، إضافة إلى اعتماد المستثمرين في السوق المالية السعودية على البيانات المنشورة بالتقارير المالية بصورة أساسية في اتخاذ القرارات، وان المعلومات والبيانات المحاسبية كلما قصرت فترة إنتاجها ازدادت ملاءمتها لقرارات الاستثمار. وبعد اختبار الفروض تبين أن الإفصاح المحاسبي للشركات المدرجة في السوق المالية السعودية مناسباً ويسهم في تلبية احتياجات مستخدمي المعلومات إضافة إلى اعتماد المستثمرين في السوق المالية السعودية على البيانات المنشورة بالتقارير المالية بصورة أساسية في اتخاذ القرارات. وقد أوصت الباحثة بضرورة نشر المعلومات والبيانات المحاسبية على فترات دورية صغيرة (شهرية، ربع سنوية، نصف سنوية) حتى تصبح القرارات الاستثمارية أكثر رشداً، إضافة إلى توفير برنامج مناسب يسهل عملية الإفصاح المالي بالإنترنت.

الكلمات المفتاحية: الإفصاح المحاسبي، الأسواق المالية، ترشيد، قرار، الاستثمار

ISSN: 2706-6495

The Role of Accounting Disclosure in the Stock Market in Rationalizing the Investment Decision (Apply to the Saudi Stock Exchange)

Abstract

To achieve the research Objectives, it is assumed that the appropriate Accounting Disclosure of Financial Statements better contribute to meet the needs of Information users and ensure equal opportunities for them. It is also assumed that Investors in Saudi Stock Market mostly depend on published data and Financial Reports when making decisions. Besides, the shorter the period of Information issuing and disclosure, the better to Investment Decisions. Moreover, it is hypothesized that Investors face many obstacles to benefit from the disclosed Information in the process of Investment Decisions.

After testing the hypotheses, it is found that the Accounting Disclosure of Companies listed in Saudi stock market is reasonable and contribute to meet the needs of Information users. The recommends the dissemination of Information and Accounting Data at short periodic intervals (monthly, quarterly, and semi-annual) for better Investment Decisions. In addition to providing an appropriate program to facilitate the process of Financial Disclosure through the internet.

Keywords: Accounting disclosure, Financial markets, Rationalization, Decision, Investment

أولاً: الإطار المنهجي:

تمهيد:

أدّى أخذ معظم الدول بفلسفة الحرية الاقتصادية والبدء في إجراءات الخصخصة التي حدثت في نهايات القرن العشرين إلى تحويل الكثير من شركات القطاع العام إلى شركات مساهمة، وبالتالي فسح المجال بصورة أوسع أمام القطاع الخاص للمشاركة في التنمية الاقتصادية، ومما لا شك فيه أن ذلك يتطلب وجود أسواق مالية ذات كفاءة عالية نظراً لما تقدمه من مزايا أهمها: توفير السيولة، وتقليل مخاطر الاستثمار المالي، وخلق أدوات مالية تتجه إليها ادخارات الأفراد والمؤسسات في المجتمع، وتحفيز إدارات الشركات على تحسين كفاءاتها في الأداء والعمل على زيادة الأرباح، وتشجيع الاستثمارات الرأسمالية في الاقتصاد القومي بالإضافة إلى إيجاد فرص عمل جديدة، ورفع مستويات الدخل، وتسريع معدلات النمو الاقتصادي.

ISSN: 2706-6495

مشكلة البحث:

المستثمر في حاجة إلى بيانات ومعلومات تساعده في اتخاذ قراره الاستثماري حيث يتم الحصول على هذه البيانات والمعلومات من مصادر عديدة أهمها التقارير والقوائم المالية ومن ثم يمكن تحديد مشكلة البحث فيما يلي:

- هناك تفاوت كبير في درجة الوعي بين المستثمرين في أسواق أسهم البلدان المتقدمة والمستثمرين في أسواق الأسهم للبلدان النامية، ويعود السبب في ذلك إلى الكمية الهائلة من المعلومات التي تتوفر للمستثمرين في البلدان المتقدمة حيث تقوم الشركات بنشر تقاريرها المالية المفصلة كما تقوم أسواق الأوراق المالية المنظمة بنشر بيانات ومؤشرات مالية لكل الشركات المسجلة لديها في الصحف المتخصصة. أما في البلدان النامية فتفتقر سوق الأوراق المالية إلى الكفاءة بسبب النقص الشديد في المعلومات المتاحة لدى المستخدمين وبالتالي عدم توفر درجة الوعي الاستثماري.
- عدم وجود معايير للإفصاح وعدم التنظيم المهني للمحاسبة والمراجعة والتحليل المالي وإن وجدت فإنها لا تعمل بفعالية وكفاءة.

ومما سبق هنالك مجموعة من التساؤلات يتوجه البحث للإجابة عنها من واقع بيئة العمل في السوق المالية السعودية وهي:

1/ هل يعتبر نطاق الإفصاح المالي الحالي في السوق المالية السعودية مناسباً ومفيداً لخدمة متطلبات المستثمرين في هذا السوق؟

2/ هل يعتمد المستثمرون في السوق السعودية للأوراق المالية على البيانات المنشورة بالتقارير المالية بصورة أساسية في اتخاذ القرارات؟

3/ هل يوثر إنتاج الشركات المدرجة في السوق المالية السعودية للمعلومات والبيانات المحاسبية خلال فترة قصيرة في ملاءمتها لقرارات الاستثمار؟

فرضيات البحث:

عند استعراض الدراسات السابقة تم التوصل إلى مجموعة من الاستنتاجات التي أثارت مجموعة من التساؤلات التي سيحاول البحث التوجه نحو الإجابة عنها من واقع البيئة السعودية. وفى هذا الصدد يمكن صياغة تلك الاستنتاجات وما ترتب عليها من تساؤلات في شكل مجموعة من الفرضيات يمكن بيانها في الآتي:

1/ إن الإفصاح المحاسبي المناسب للقوائم المالية يساهم في تلبية احتياجات مستخدمي المعلومات وضمان توفر فرص متكافئة لهم.

2/ يعتمد المستثمرون في السوق السعودية للأوراق المالية على البيانات المنشورة بالتقارير المالية بصورة أساسية في اتخاذ القرارات.

3/ كلما قصرت فترة إنتاج المعلومات والبيانات المحاسبية ازدادت ملاءمتها لقرارات الاستثمار.

أهمية البحث:

تنبع أهمية البحث من الأهمية التي تحتلها الأسواق المالية في الاقتصاد العالمي عموماً حيث تعتبر مؤشراً دقيقاً وحساساً لسلامة الاقتصاد الوطني، كما أنه لا يمكن لأي سوق مالية أن تنمو وتزدهر إلا من خلال تنمية الثقة لدى المستثمرين بما تقدمه من بيانات ومعلومات ملائمة لقراراتهم وهذا لا يتحقق إلا من خلال وجود الإفصاح المحاسبي
الذي يحقق جواً من الثقة بين المتعاملين من خلال قيام الجهات المعنية بمراقبة القوائم المالية للشركات المتعاملة في السوق والإشراف على وسائل الإعلام المختلفة وبالتالي محاولة التدخل لمنع الغش ولتفادي إعطاء معلومات غير صحيحة للمساهمين.

أهداف البحث:

إن هدف البحث يتلخص بما يلي:

1/ التعرف على البيانات والمعلومات والمعايير المتوفرة في الأسواق المالية لخدمة المستثمرين الحاليين والمرتقبين عند اتخاذهم لقرار الاستثمار في الأوراق المالية.

2/ التعرف على مدى وعي المتعاملين في الأسواق المالية بأهمية المعلومات والبيانات المحاسبية.

3/ التعرف على العوامل التي تؤثر في كفاءة سوق الأوراق المالية.

4/ تحديد المعلومات التي يتم الإفصاح عنها في تقارير الشركات المدرجة في السوق السعودية للأوراق المالية ومقارنتها مع تقارير الشركات في البلدان المتقدمة.

منهج البحث:

استخدمت الباحثة المناهج التالية:

1/ المنهج الوصفي: لوصف وتفسير نتائج الدراسة التطبيقية واختبار الفرضيات.

2/ المنهج الاستقرائي: بهدف استقراء بعض الكتابات والدراسات السابقة التي يتضمنها الفكر المحاسبي المتعلق بموضوع البحث، وكيفية الاستفادة منها في معالجة مشكلة البحث.

أساليب جمع المعلومات:

تم الاعتماد على أسلوبين لجمع المعلومات والبيانات:

1/ المقابلة: وذلك من خلال إجراء المقابلات مع بعض القائمين على السوق المالية السعودية، والاستفسار منهم عن كيفية العمل في السوق، والحصول على بعض التقارير والإحصائيات.

2/ الاستبيان: وذلك لاستطلاع آراء أفراد العينة عن أهمية المعلومات المالية وغيرها في ترشيد قراراتهم الاستثمارية.

ثانياً: الإفصاح المحاسبي (المفهوم، الأسس):

يلعب معيار الإفصاح المناسب Adequate Disclosure دوراً مهماً ومركزياً سواء في نظرية المحاسبة، أو في الممارسات المحاسبية. وقد تكرست أهمية هذا المفهوم بعدما لقيه من اهتمام كبير من عدة جهات منها: الجمعيات المهنية المحاسبية، وإدارات البورصات العالمية وكذلك الباحثون خصوصاً المهتمين منهم ببحث الجوانب المختلفة لفرضية السوق المالي الكفء ودراسة انعكاساته على حركة تداول وتقلبات أسعار الأوراق المالية (مطر، 2004م).

وأن أي مناقشة أو بحث لطبيعة الإفصاح المناسب، لابد وأن تتم في إطار أغراض المحاسبة المالية التي تتمحور في نهاية الأمر حول غرض رئيس هو توفير المعلومات الملائمة للفئات التي تستخدم البيانات المحاسبية في اتخاذ قرارات اقتصادية تتعلق بالمنشأة مصدرة البيانات، كما تهيئ لهؤلاء المستخدمين بعض المؤشرات المالية التي تمكنهم من التنبؤ ببعض المتغيرات الرئيسية لتلك المنشأة كقوتها الإيرادية مثلاً، أو قدرتها على الوفاء بالتزاماتها القصيرة أو الطويلة الأجل.

واعترافاً بأهمية الإفصاح المحاسبي في صنع قرار الاستثمار في سوق الأوراق المالية فقد اهتمت المعاهد والجمعيات العلمية بمعايير الإفصاح والتأكيد على كمية ونوعية المعلومات التي لا بدَّ من توافرها، فقد حدد مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي (FASB) في نشرته رقم (1) أهداف التقارير المالية كالآتي (حماد، 2004م): تقديم معلومات للمستثمرين الحاليين والمرتقبين وكذلك الدائنين ومستخدمي البيانات في تحديد وتوقيت درجة عدم التأكد للتدفقات النقدية المتوقعة من التوزيعات أو الفوائد والتدفقات الناتجة عن بيع أو استيراد أو استحقاق الاستثمارات المالية والقروض، وهذه التدفقات المتوقعة تتأثر بقدرة المنشأة على خلق نقدية كافية لمواجهة الالتزامات في التوزيعات والفوائد وأقساط القروض وسدادها عند استحقاقها، كما تتأثر أيضاً بتوقعات المستثمرين والدائنين بالمقدرة الكسبية للمنشأة مما ينعكس على أسعار الأسهم. بالإضافة إلى تقديم معلومات عن الأداء المالي للمنشأة، ورغم أن قرارات الاستثمار والتمويل تعكس توقعات المستثمرين بالأداء المستقبلي للمنشأة، إلا أن هذه التوقعات تبنى في الغالب على تقييم الأداء السابق.

1- مفهوم الإفصاح المحاسبي:

يعتبر الإفصاح المحاسبي روح أي سوق مالية وأساس نجاحه، فالإفصاح المحاسبي يحقق في حال توافر جواً من الثقة بين المتعاملين من خلال قيام الجهات المعنية بمراقبة ميزانيات الشركات المتعاملة في السوق والإشراف على وسائل الإعلام المختلفة التي تشكلها هذه الشركات، والتدخل لإزالة الغش ومنع إعطاء معلومات غير صحيحة للمساهمين (الإمام، 1979م)

وبالعودة إلى عدة مؤلفات سيتم إلقاء الضوء على عدة تعاريف ومناقشتها للوصول إلى جوهر الإفصاح.

فالإفصاح المحاسبي يعني أن تحتوي القوائم المالية على جميع المعلومات اللازمة والضرورية لإعطاء المستخدمين صورة واضحة وصحيحة عن الوحدة المحاسبية (محمد، 2003م).

كما عُرف الإفصاح المحاسبي على أنه تقديم للمعلومات والبيانات إلى المستخدمين بشكل ومضمون صحيح وملائم لمساعدتهم على اتخاذ القرارات، لذلك فهو يشمل المستخدمين الداخليين والمستخدمين الخارجيين في آن واحد (حلوة، 1990م).

ومن جهة أخرى تم تعريف الإفصاح المحاسبي على أنه (إظهار التقارير المالية على جميع المعلومات اللازمة الضرورية لإعطاء مستخدمي القوائم المالية صورة واضحة صحيحة عن الوحدة المحاسبية) (جربوع، 2001م).

ونلاحظ من خلال التعاريف السابقة تركيزها على موضوع توصيل المعلومات إلى المستفيدين منها بصيغة توضح حقيقة الوضع المالي للمنشأة دون تضليل بالشكل الذي يسمح بالاعتماد على تلك المعلومات في اتخاذ القرارات.

وبتحليل التعاريف السابقة إلى مكوناتها الأساسية يتضح ما يلي:

أ- المعلومات: يلاحظ أن التعاريف الثلاثة السابقة أشارت إلى ضرورة تضمين القوائم والتقارير المحاسبية المعلومات الضرورية أو الكافية، إلا أنها اختلفت في تحديد كمية المعلومات بمعنى أن يكون الإفصاح في حدود الضرورة بالشكل الذي يمكن المستخدم من اتخاذ القرار المناسب، في حين يتطرق التعريف الثالث إلى مفهوم الشمولية حيث يرى أن الإفصاح يتطلب إظهاراً لكل المعلومات.

ISSN: 2706-6495

لكن تلتقي هذه التعاريف عند ضرورة أن تكون هذه المعلومات صحيحة، وحقيقية، وغير مضللة.

ب ـ مستخدمي المعلومات: نلاحظ أن كلاً من التعريفين الأول والثالث لم يحدد طبيعة مستخدمي المعلومات في حين أشار التعريف الثاني إلى نوعين من المستخدمين وهما المستخدمون الداخليون والمستخدمون الخارجيون، وهو أمر مهم جداً إذ تتفاوت حاجة المستخدمين وقدرتهم على تفسير تلك المعلومات بشكل سليم وفهمها على أساس صحيح بتفاوت مستوياتهم.

فالمستخدم الداخلي يتمثل بإدارة المنشأة حيث يتم توصيل المعلومات إليه من خلال التقارير بسهولة ناجمة عن الاتصال المباشر بين المحاسب والإدارة.

أما المستخدم الخارجي فيتمثل في أطراف عديدة ذات مصالح متباينة كالمستثمرين والمقرضين والمحللين الماليين والجهات الحكوميـة... الخ، ويقتضي إيصال المعلومات إلى هذه الفئات إعداد القوائم المالية الأساسية وهي (قائمة الدخل ـ قائمة المركز المالي ـ قائمة التدفقات النقدية).

ويعود هذا التميز إلى عدم تجانس مصالح هذه الأطراف الأمر الذي يدعو كل طرف منها إلى المطالبة بالإفصاح بما يتناسب مع تحقيق هدفه.

2 – المقومات الأساسية للإفصاح عن المعلومات المحاسبية:

يرتكز الإفصاح عن المعلومات المحاسبية في القوائم المالية المنشورة على المقومات الرئيسية التالية (مطر، نظرية المحاسبة، 2010م):

أ/ المستخدم المستهدف للمعلومات المحاسبية:

تتعدد الفئات المستخدمة للمعلومات المحاسبية، كما تختلف طرق استخدامها لهذه المعلومات. فمنها من تستخدمها بصورة مباشرة، ومنها من تستخدمها بصورة غير مباشرة. ومن الأمثلة على مستخدمي القوائم المالية، حملة الأسهم والمستثمرين الآخرين، والدائنين والجهات الحكومية أي أنها توجه بصفة عامة إلى قراء التقارير المالية، والمطلعين على النماذج الأخرى من الإفصاح (أبو زيد، 1990م). وقد كرس (Devine) أهمية تحديد الجهة المستخدمة للمعلومات المحاسبية وذلك كركن أساسي من أركان تحديد إطار الإفصاح المناسب بالقول: (إن أهمية تحديد الجهة التي ستستخدم المعلومات المحاسبية تنبع من حقيقة أساسية هي أن الأغراض التي ستستخدم فيها هذه المعلومات من جهات مختلفة تكون أيضا مختلفة. لذا فان الحاجة لتحديد الجهة أو الفئة المستخدمة للمعلومات تسبق الحاجة لتحديد غرض استخدامها، كما أن تحديد هذه الجهة، سيساعد أيضا في تحديد الخواص الواجب توافرها في تلك المعلومات من وجهة نظر تلك الجهة وذلك سواء من حيث المحتوى Content أو شكل وصورة العرض Presentation. ذلك لأن مدى ملاءمة مجموعة من الإيضاحات المتوافرة في البيانات المالية، ستتوقف في جانب كبير منها على مدى ما تمتلكه الجهة المستخدمة لهذه البيانات من مهارة وخبرة في تفسير تلك الإيضاحات. مما يعنى أن الإيضاحات التي تكون ملائمة لاستخدامات فئة أو جهة معينة. قد لا تكون بالضرورة ملائمة لاستخدامات فئة أو جهة أخرى لا تمتلك المهارة والخبرة الكافيتين لفهم تلك الإيضاحات. وبناءً على ذلك يجب إعداد التقارير المالية في ظل فرضية أساسية هي وجود مستويات مختلفة الكفاءة في تفسير المعلومات المحاسبية لدى الفئات المستخدمة لهذه التقارير،

مما يضع معدي هذه التقارير أمام خيارين رئيسين: **الخيار الأول** يكون بإعداد التقرير المالي الواحد وفق نماذج متعددة حسب تعدد احتياجات الفئات التي ستستخدم هذا التقرير. وخيار كهذا إضافة إلى صعوبة تطبيقه، فإنه أيضاً مكلف جداً ويتعارض مع مبدأ الجدوى الاقتصادية للتقارير التي تؤكد على أن تكلفة المعلومات يجب ألا تزيد عن العائد المتوقع منها.

أما **الخيار الثاني** فيكون بإصدار تقرير مالي واحد لكنه متعدد الأغراض Multi-Purpose Report بحيث يلبى جميع احتياجات المستخدمين المحتملين. وهذا الخيار أيضا مثل سابقه غير واقعي، ومن الصعب تطبيقه، لان تطبيقه سيجعل التقارير المالية كبيرة الحجم، ومفرطة جدا في التفاصيل.

وبناءً على ما تقدم فقد استقر الرأي النهائي في عالم المهنة على جعل المستخدم المستهدف للمعلومات المحاسبية ممثلاً في مجموعة الفئات التي يحتمل استخدامها للتقارير المالية ولكن مع ايلاء عناية أكبر نحو احتياجات ثلاث فئات رئيسية منها وفق ترتيب الأولويات. والفئات الثلاث المقصودة هنا: الملاك الحاليون، والملاك المحتملون والدائنون.

2/ أغراض استخدام المعلومات المحاسبية:

يجب ربط الغرض الذي تستخدم فيه المعلومات المحاسبية بعنصر أساسي هو ما يعرف بمعيار أو خاصية الملاءمة Information Relevance. وفى هذا الإطار تلتقي وجهتا نظر أهم مجمعين مهنيين في الولايات المتحدة الأمريكية، وهما: المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA) والجمعية الأمريكية للمحاسبين (AAA). فقد عبرت الثانية عن وجهة نظرها حيال ذلك بالنص في أحد التقارير الصادرة عنها عام 1966م على ما يلي: في حين تعتبر الأهمية النسبية Materiality بمثابة المعيار الكمي الذي يحدد حجم أو كمية المعلومات المحاسبية الواجبة الإفصاح، تعتبر الملاءمة Relevance المعيار النوعي الذي يحدد طبيعة أو نوع المعلومات المحاسبية الواجبة الإفصاح. لذا تتطلب خاصية الملاءمة وجود صلة وثيقة بين طريقة إعداد المعلومات والإفصاح عنها من جهة، والغرض الرئيسي لاستخدام هذه المعلومات من الجهة الأخرى.

ولكي تكون المعلومات مفيدة فإنها يجب أن تكون ملائمة لحاجات صناع القرارات. وتمتلك المعلومات خاصية الملاءمة عندما تؤثر على القرارات الاقتصادية للمستخدمين بمساعدتهم في تقييم الأحداث الماضية والحاضرة والمستقبلية أو عندما تؤكد أو تصحح تقييماتهم الماضية (حماد، 2004م).

لذا لابد قبل تحديد ما إذا كانت معلومات معينة ملائمة أو غير ملائمة من أن يحدد أولا الغرض الذي ستستخدم فيه. إذ أن معلومة ملائمة لمستخدم معين في غرض معين قد لا تكون بالضرورة ملائمة لغرض بديل أو لمستخدم بديل. ومن الشواهد العملية على صحة هذا الرأي نتائج دراسة اختباريه قام بها أحد الباحثين وهو (Baker) ذلك على عينة من محللي الاستثمار ومحللي الائتمان. وقد كشفت دراسته هذه عن أن هاتين الفئتين الرئيسيتين من مستخدمي المعلومات المحاسبية توليان اهتماما مختلفا نحو بنود معينة في القوائم المالية، كما توصلت إلى النتيجة نفسها دراسة ميدانية قام بها باحث آخر وذلك على قطاعي البنوك والاستثمار في دولة الكويت (مطر، الأهمية النسبية للبيانات المالية المدققة الصادرة عن الشركات المساهمة بدولة الكويت لمتخذي قرارات الاستثمار والإقراض، 1988م).

في حين أن دراسة أجريت في الأردن، ولكن على فئتي المستثمرين الأفراد والمحللين الماليين كشفت عن عدم وجود اختلاف كبير بين الاهتمام الذي تبديه كل فئة منهما نحو بنود المعلومات التي تحتويها التقارير المالية السنوية للشركات المساهمة العامة الصناعية (غرابية و النبر، 1987م). ولا عجب من اختلاف نتيجة هذه الدراسة عن النتائج التي توصلت إليها الدراستان السابقتان، إذ أن هذا الاختلاف مرتبط أساسا باختلاف طبيعة المعلومات التي يحتاجها قرار الائتمان.

ج/ طبيعة ونوع المعلومات المحاسبية التي يجب الإفصاح عنها:

بعد تحديد المستخدم المستهدف للمعلومات المحاسبية، وكذلك الغرض الذي ستستخدم فيه تمثل الخطوة التالية في تحديد طبيعة ونوع المعلومات التي يجب الإفصاح عنها حيث أن كافة المعلومات المرتبطة بأي وحدة اقتصادية لا يمكن أن يتم الإفصاح عنها في القوائم المالية، حيث أن الإفصاح عن كافة تلك المعلومات يمكن أن يجعل القوائم المالية صعبة وغير عملية وضخمة ومكلفة وربما أكثر تشويشاً (لطفي، 2006م)،وتتمثل المعلومات المحاسبية التي يجب الإفصاح عنها حاليا، في البيانات المالية المحتواة في القوائم المالية التقليدية، وهى: قائمة المركز المالي، وقائمة الدخل وقائمة الأرباح المحتجزة، ثم قائمة التغيرات في المركز المالي، والهدف من الإفصاح عن هذه المعلومات يتمثل في التعبير بوضوح من خلال القوائم المالية وبشكل عادل عن الوضع المالي لأداء المنشأة والتغيرات في الحالة المالية ويمكن تحقيق ذلك من خلال التطبيق المتكامل للمعايير الدولية وتوفير الخصائص النوعية في المعلومات (الناغي، 2007م)،

هذا إضافة إلى معلومات أساسية أخرى تعتبر ضرورية لكن نظرا لتعذر الإفصاح عنها في صلب القوائم المالية تعرض في الملاحظات المرفقة بالقوائم المالية والتي تعتبر جزءا لا يتجزأ من تلك القوائم.

ج/ أساليب وطرق الإفصاح عن المعلومات.

أساليب وطرق عرض المعلومات في القوائم المحاسبية تترك آثاراً مختلفة على متخذي القرارات ممن يستخدمون تلك المعلومات. ولذا يتطلب الإفصاح المناسب أن يتم عرض المعلومات فيها بطرق يسهل فهمها. كما يتطلب أيضاً ترتيب وتنظيم المعلومات فيها بصورة منطقية تركز على الأمور الجوهرية بحيث يمكن للمستخدم المستهدف قراءتها بيسر وسهولة. وهناك ثلاث وسائل للإفصاح عن المعلومات الخاصة بالقوائم المالية، وهي (المبارك، 2004):

أ/ إظهارها كجزء من مكونات القوائم المالية أي في صلب القوائم المالية ذاتها كإيضاحات بين الأقواس بجانب القيمة الواردة في القوائم المالية.

ب/ إظهارها كملاحظات إرشادية مرفقة بالقوائم المالية وذلك للإفصاح عن أحداث أو معاملات مالية لا تتضمنها القوائم المالية بالرغم من أهميتها في دراسة إدارة المنشأة ومركزها المالي، ومن ثم فان هذه المعلومات تعتبر جزءاً مكملاً للقوائم المالية.

ج/ إظهارها كمعلومات إضافية أخرى لعرض بيانات مستخرجة بالاعتماد على أسس محاسبية أخرى خلافاً للأساس التاريخي والتي قد تكون ذات درجة عالية من الملاءمة والدلالة في اتخاذ القرارات في حين تفتقر إلى إمكانية الاعتماد عليها لعدم استنادها على أدلة موضوعية أو قابليتها للتحقق.

ثالثاً: أنواع أسواق الأوراق المالية:

تقسم أسواق الأوراق المالية إلى (الحناوي و العبد، 2005م):

- السوق الأولية (سوق الإصدار).
- السوق الثانوي (سوق التداول).

1- السوق الأولية

يتم بيع الأسهم والسندات التي تم إصدارها حديثاً في السوق الأولية: حيث تطرح الحكومة السندات وأذونات الخزانة لتمويل الإنفاق العام،

ISSN: 2706-6495

بينما تطرح الشركات ومؤسسات الإعمال السندات والأسهم للحصول على احتياجاتها التمويلية لتنفيذ خططها الاستثمارية. وعندما تطرح الأوراق المالية للمرة الأولى من خلال السوق الأولية للأوراق المالية فقد يكون المصدر شركة جديدة أو شركة قائمة في السوق منذ سنوات عدة، وقد تمثل الأوراق المالية المصدرة نوعا جديداً للمصدر أو تمثل كميات إضافية لورقة مالية سبق أن طرح لها إصدارات عدة في الماضي، والمسألة الأساسية التي يجب أن توضع في الاعتبار هي أنه أياً كان شكل الأوراق المالية المصدرة فإن هذه الأوراق تمتص أموالاً جديدة لحساب مصدريه اعلى عكس السوق الثانوية للأوراق المالية والتي – كما سنرى – يتم من خلالها تحويل الأوراق المالية الموجودة والقائمة بين الأطراف المشاركة في السوق الثانوية دون أن يترتب على ذلك تلقي مصدري الأوراق المالية أي أموال إضافية . والجدير بالذكر أنه يوجد نوعان من الطرح للأوراق المالية للاكتتاب العام في السوق الأولية،

هما: الطرح للتداول العام Public Placement والطرح للتداول الخاص Private Placement. حيث يتم طرح الأوراق المالية للبيع للمستثمرين بصفة عامة في السوق في حالة الطرح العام، بينما تطرح الأوراق المالية لعدد محدود من المستثمرين في ظل أسلوب الطرح الخاص وغالبا ما يكونوا الملاك الحاليين للشركة بالإضافة إلى عدد قليل من المستثمرين المحتملين.

ويتم طرح الإصدارات الجديدة من الأسهم والسندات باستخدام ثلاثة أساليب، هي (هندي، 1997م):

أ/ أن تتولى مؤسسة مالية متخصصة عادة ما تسمى ببنك الاستثمار أو المتعهد Underwriter عملية الإصدار لحساب الشركة أو الجهة الحكومية، ويعتبر بنك الاستثمار هو الوسيط الرئيسي في التقريب أو الوساطة بين بائعي أو مصدري الأوراق المالية ومشتريها وبالتالي فان دوره لا يخرج عن كونه وسيطاً بين المستثمرين المحتملين للورقة المالية المصدرة والجهة التي قررت إصدارها. وتبعاً لذلك فإن بنك الاستثمار يعتبر بمثابة صانع السوق حيث يقوم في اغلب الأحيان بشراء الإصدارات الجديدة من الأوراق المالية من الشركات المصدرة عند سعر متفق عليه بأمل أن يعيد بيعها لجمهور المستثمرين عند سعر أعلى وفى هذه الحالة يمكن القول أن بنك الاستثمار يتعهد أو يضمن طرح الإصدار وتصريفه وقد يشكل بنك الاستثمار اتحاداً لضمان تصريف الإصدار Underwriting Syndicate وفى جميع الأحوال يحصل بنك الاستثمار على عمولة تتمثل في قيمة الهامش بين سعر شرائه للإصدار من الجهة المصدرة وسعر بيعه للإصدار، وفى سبيله للقيام بمهمة تصريف الإصدارات عند السعر الذي يضمن تحقيق الربح أو الهامش المناسب . ويقدم بنك الاستثمار النصيحة والمشورة للجهة المعنية فيما يتعلق بنوع الورقة المصدرة والتوقيت المناسب للإصدار، وحجم وسعر الإصدار.

ويأخذ بين الإصدارات الجديدة من خلال بنك الاستثمار أشكالا عدة: فقد يتعهد البنك بتصريف كل الإصدارات أو حد أدنى منه، وقد يقتصر تعهد بنك الاستثمار على بذل أقصى جهد لتصريف الإصدار دون أي التزام منه بتصريف قدر معين، ويلجأ البنك إلى ذلك في الأحوال التي لا يستطيع أن يؤمن أو يضمن تصريفاً كاملاً للإصدار، وفى تلك الحالة يتم إرجاع أي أوراق مالية لم يتم بيعها للجهة المصدرة، ويوظف أسلوب " بذل أفضل جهد " لتصريف الإصدار في عمليات الأوراق المالية الخاصة بنوعين من مصدري الأوراق المالية:

- الشركات الصغيرة الجديدة التي تشكل خطرا كبيراً على بنك الاستثمار عند قبوله ضمان تصريف إصداراته، وتبعاً لذلك يفضل إتباع صيغة بذل أقصى جهد لتصريف الصادر.

- تشعر الكثير من الشركات أن إصدارتها الجديدة سوف تواجه بإقبال وحماس كبيرين من الجمهور، وفى تلك الحالة تكون صيغة بذل أفضل جهد لتصريف هذه الإصدارات أقل تكلفة من صيغة الضمان الكامل لتصريف هذه الإصدارات من قبل بنك الاستثمار، حيث تجد الشركة أو الجهة المصدرة أن الإجراء الأخير ينطوي على تكلفة غير مبررة في ظل الإقبال المتوقع على هذه الإصدارات.

وتجدر الإشارة أنه في الدول التي تتسم بصغر حجم سوق الأوراق المالية، قد تتولى البنوك التجارية مهمة الترويج للإصدار.

ب/ أن تقوم جهة الإصدار بنفسها بالاتصال مباشرة بعدد من المستثمرين مثل المؤسسات المالية الضخمة، لكي تبيع الأسهم والسندات المصدرة، وفى تلك الحالة قد يعرض بنك الاستثمار مساعدته للجهة المصدرة في البحث عن الجهة المستثمرة أو المشترية للإصدار.

ج/ أسلوب المزاد:Auction Approach

وبمقتضى هذا الأسلوب تتم دعوة المستثمرين المحتملين لتقديم عطاءات Bids تتضمن الكميات المراد شراؤها وسعر الشراء، ويتم قبول العطاءات ذات السعر الأعلى ثم العطاءات ذات السعر الأقل إلى أن يتم التصريف الكامل للإصدار. وعادة ما يتم استخدام ذلك الأسلوب لتصريف إصدارات السندات الحكومية وأذون الخزانة.

وفيما يتعلق بشراء الإصدارات الجديدة في السوق التقليدي الذي يتم فيه تبادل السلع والخدمات تكتسب قنوات التوزيع بين المنتج وتاجر الجملة وتاجر التجزئة أهمية كبيرة، وفى سوق الأوراق المالية ينظر لمصدر الورقة المالية كما لو أنه المنتج، فيما يقوم بنك الاستثمار بالدور الذي يقوم به تاجر الجملة في السوق التقليدي. ويقوم بنك الاستثمار بتحديد المستثمرين وتنفيذ المعاملات معهم من خلال منافذ التجزئة التي يشار بها إلى شركات السمسرة، وتجدر الإشارة أن بعض بنوك الاستثمار تقوم بمهمتي السمسرة والتعامل، بمعنى أنها تقوم بإدارة وتنظيم عمليات التبادل وتوفير المعلومات اللازمة للبائعين والمشترين (الصيرفي، 2008م).

ويتم إعلام المستثمرين بوجود إصدارات جديدة من خلال ما يسمى بالنشرة التمهيدية Prospectus، وتمثل هذه النشرة ملخصاً للحقائق المهمة المتصلة بالجهة المصدرة والأوراق المالية المزمع طرحها، والهدف من هذا المستند هو ضمان أن المستثمرين المحتملين للإصدارات الجديدة يأخذون في اعتبارهم عند تقييم الأوراق المالية محل الإصدار كافة الحقائق الخاصة بها والتي تنعكس على قيمة هذه الإصدارات، وبمعنى آخر فان الإصدارات الجديدة تكون متاحة فقط للمستثمرين من خلال هذه الشركات (السماسرة) باعتبارها جزء من مجموعات التوزيع بالتجزئة . ويتم تخصيص حصص الإصدار بين منافذ التجزئة أو شركات السمسرة المحلية وفقا لأنصبة تتحدد بعوامل عدة أهمها:

- حجم الإصدار الكلى.
- عدد شركات السمسرة.
- درجة الاستفادة المحلية أو الإقليمية، فمثلا في حالة الإصدارات التي تتمتع بدرجة عالية من الإقبال يتم توزيعها على نطاق عريض وفى تلك الحالة قد نجد أن نصيب السمسار المشارك في توزيع الإصدار في مدينة معينة لا يتجاوز بضعة مئات من الورقة المالية المصدرة،

ولكي يصبح للسمسار حصة أو نصيب من الإصدار الجديد على المستوى المحلى قد يقوم المستثمر بتحديد اسم المروج والضامن للإصدار يقوم بالاستعلام منه عن موزعي التجزئة لهذه الإصدارات وبناء عليه يختار المستثمر سمساره الذي ينهى له عملية الشراء، وثمة أسلوب بديل لما سبق يتمثل في أن يطلب المستثمر من سمساره بأن يعلمه بأي إصدارات جديدة يشارك في عملية بيعها.

وتجدر الإشارة إلى أنه عندما تطرح الإصدارات الجديدة من أسهم قائمة لشركات حالية للاكتتاب العام فان ذلك يتم عند أسعار قريبة من أسعار تداول نظيرتها الحالية. غير أن الإصدارات الجديدة لأوراق مالية غير قائمة تجذب الكثيرين بسبب انخفاض مصاريف تداولها (السمسرة وغيرها)، وتتمثل غالبا فقط في الهامش أو المدى بين السعر الذي يدفعه بنك الاستثمار لمصدر الورقة وبين سعر إعادة الورقة من قبل بنك الاستثمار للمستثمرين.

وتعد السوق الأولية بالسوق الذي يشهد الإصدارات الأولية للأوراق المالية سواء كانت من قبل الشركات أو الحكومات، وهي الإصدارات التي تتم بهدف الحصول على رأس مال الشركة الأساسي للشركات تحت التأسيس، أو بهدف زيادة رأس مال شركات قائمة بالفعل.

2- السوق الثانوية:

يتم من خلال السوق الثانوية إعادة بيع الأوراق المالية التي سبق إصدارها، وتبعا لذلك يحصل بائع الورق المالية في السوق الثانوية على قيمتها وليست الشركة أو الجهة المصدرة لها.

وتقوم السوق الثانوية للأوراق المالية بدور لا يمكن الاستغناء عنه لأي اقتصاد متقدم أو حتى في طريقه للتقدم، إذ إنها تجعل من وجود السوق الأولية أمراً ممكناً (سلامة، 1992م). بمعنى انه بدون السوق الثانوية قد لا تنشأ أصلا سوقاً أولية للأوراق المالية، ففي السوق الثانوية يمكن تسييل الأوراق المالية، أي تحويلها بسهولة إلى نقود عن طريق البيع. ولا شك أن عملية تسييل الأوراق المالية يجعلها أكثر قبولا وجاذبية، حيث يكون من السهل بيعها وتحويلها إلى نقود بسرعة وبدون خسائر.

وتعتبر الأسواق الثانوية من أهم الأسواق الرأسمالية لأنها تشكل الجزء الأكبر من العملية الاستثمارية وأصول إدارة المحافظ إضافة إلى أن الأسواق الأولية مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بنجاح الأسواق الثانوية.

وإلى جانب ما تقدم، تساعد السوق الثانوية في عملية تسعير الأوراق المالية المصدرة في السوق الأولية، حيث إن المشروعات والمؤسسات التي تشترى الأوراق المالية سوف تدفع للجهة المصدرة سعراً لا يزيد عن السعر التي تعتقد أن السوق الثانوية تعكسه، وكلما زاد سعر الورقة في السوق الثانوية زاد سعر الورقة المصدرة في السوق الأولية ومن ثم قيمة الأموال التي يمكن أن تجمعها الجهة المصدرة.

وطالما أن السوق مستمرة ودائمة، يتعين عليها القيام بالوظائف التالية:

- تحديد سعر عادل Fair Price للأوراق المالية محل التداول فيما يسمى بعملية استكشاف السعر Price Discovery.
- إتمام المعاملات عند ذلك السعر بسرعة ويسر (توفير السيولة).
- المساعدة على إتمام المعاملات عند أدنى قدر ممكن من التكلفة.

ويتم خلق السوق الثانوية من خلال كل من السماسرة Brokers أو التجار Dealers. ويعمل السماسرة كوسطاء للتقريب بين المشترين والبائعين، بينما يتعامل التجار لحسابهم الخاص، ويحددون الأسعار التي يكونون عندها على استعداد لإتمام البيع أو الشراء.

ويتم التداول في السوق الثانوية باستخدام أحد أسلوبين (النقلي، 1994م):

- أسلوب التفاوض: حيث يقوم كل وسيط بإعلان أسعار العرض أو الطلب، وفي ضوئها يتم التفاوض للوصول إلى سعر إتمام الصفقة.
- أسلوب المزاد العلني: والذي يمكن من خلاله الوصول إلى أفضل الأسعار بالنسبة للبائع والمشترى.

وتنقسم أسواق التداول إلى أسواق منظمة وأسواق غير منظمة، السوق المنظم يتميز بأن له مكان محدد يلتقي فيه المتعاملين بالبيع أو الشراء لأوراق مالية مسجلة بتلك السوق، ويدار هذا السوق من قبل مجلس منتخب من أعضاء السوق "هيئة البورصة" (الزرري و فرح، 2000م). أما الأسواق غير المنظمة هي التي يتم على أساسها المعاملات خارج البورصات وعن طريق وسيط ويطلق عليها المعاملات على المنضدة أو السوق الموازية، وترجع هذه التسمية تاريخياً إلى حقيقة أن البنوك كانت تتولى دور الوسيط الأساسي في عمليات التداول التي كانت تتم فعلاً على منضدة مخصصة لها.

وقد تم الاحتفاظ بهذه التسمية حتى الآن للعمليات التي تتم عن طريق وسيط أو تاجر. ويلاحظ أن غالبية السندات أو أسهم الشركات الصغيرة تتم بهذا الأسلوب (الحناوي و العبد، 2005م).

رابعاً: السوق المالية السعودية:

تعود البدايات التاريخية للسوق المالية السعودية إلى عام 1932م، حيث أنشئت أول شركة مساهمة في المملكة العربية السعودية وهي الشركة العربية للسيارات، ويعد صدور نظام الشركات في عام 1965م وما تضمنه من مواد تناولت تأسيس شركة المساهمة والاكتتاب فيها وتداول أسهمها وتنظيم أدائها ومتطلبات الإفصاح عن أعمالها هو حجر الزاوية لنشأة سوق الأسهم السعودي من الناحتين التشريعية والتنظيمية، وتوالت فيما بعد إنشاء شركات أخرى خصوصاً في السبعينات الميلادية. إذ تزايدت أعداد هذه الشركات. ومع تطور عدد الشركات المساهمة نشأ سوق غير رسمي للأسهم في أوائل الثمانينات، إلى أن صدر الأمر السامي رقم 8/1230 في عام 1984م بتنظيم التداول، وأوكلت مهمة الإشراف على نشاط السوق وتنفيذ القواعد المنظمة لعملية التداول إلى مؤسسة النقد العربي السعودي.

وفى عام 1990م بدأ السوق انطلاقة جديدة، حيث تم تطبيق النظام الآلي (ESIE) وهو نظام مختص بالتداول وعمليات التسوية والتقاص، واستمر العمل به إلى حلول عام 2001م، حيث تم استبداله بنظام (تداول)، وهو نظام متطور من حيث آليات التداول والتسوية والتقاص. ويوفر نظام تداول سوقاً يقوم على استمرارية إعطاء أوامر البيع والشراء لآخر سعر من خلال التوفيق بين هذين السعرين مع إعطاء معلومات أخرى خاصة بحجم التداول وطبيعة المنشأة.

وقد لعبت البنوك التجارية دور الوسيط بين المستثمرين القائمين أو الراغبين في الدخول وبين سوق الأوراق المالية، بإدخال الأوامر التي تستقبلها من المستثمرين إلى نظام تداول والتي يتم تصنيفها وترتيبها حسب أفضلية السعر والوقت، وعند مقابلة أوامر البيع والشراء وتنفيذها مع بعضها يتم التحويل الفوري للأسهم من محفظة البائع إلى محفظة المشترى.

وقد شهد السوق السعودي مؤخراً نقلة نوعية جديدة بصدور نظام السوق المالية وفقاً للمرسوم الملكي رقم (م/30) بتاريخ 7/31/ 2003م. الذي قضى بإعادة هيكلة السوق المالية من الناحية التنظيمية والإشرافية. وإنشاء هيئة السوق المالية التي تتمتع بالاستقلالية المالية والإدارية، وترتبط مباشرة برئيس مجلس الوزراء.

ISSN: 2706-6495

وتهدف إلى تنظيم وتطوير السوق المالية في المملكة العربية السعودية، ولها صلاحية وضع اللوائح والقواعد والتعليمات اللازمة لتطبيق أحكام نظام السوق المالية من اجل حماية المستثمرين، وضمان العدالة والكفاءة في سوق الأوراق المالية (هيئة السوق المالية، 2005م).

خامساً: هيئة السوق المالية:

أنشئت هيئة السوق المالية بموجب نظام السوق المالية الصادر بالمرسوم الملكي السالف الذكر، ويهدف إنشاؤها إلى وضع إطار تنظيمي ورقابي وإشرافي لسوق الأوراق المالية في المملكة العربية السعودية. وهي هيئة حكومية تتمتع بشخصية اعتبارية واستقلال مالي وإداري، وترتبط مباشرة برئيس مجلس الوزراء. وتكمن أكبر مهمات هيئة السوق المالية في عملها على إيجاد سوق مالية منظمة وعادلة، وشفافة، تحقق الحماية لجميع المستثمرين من جميع الممارسات غير النظامية، أو التي تنطوي على احتيال، أو غش، أو تدليس، أو تلاعب، وضمن هذا الإطار يمكن تلخيص مهمات ومسؤوليات الهيئة في النقاط الآتية (هيئة السوق المالية، 2005م):

1/ وضع اللوائح التنفيذية وتطبيقها:

يعد إصدار اللوائح التنفيذية ضرورياً لتنفيذ المهمات التي يجب على الهيئة القيام بها، وهي محددة في المادتين الخامسة والسادسة من نظام السوق المالية، وهذه الضرورة جاءت بسبب أن نظام السوق المالية لم يضع نصوصاً تنظيمية تفصيلية لكل المهمات التنفيذية التي على الهيئة السعي للقيام بها.

2/ تحقيق مبدأ الشفافية والإفصاح دون تمييز:

يوجب نظام السوق المالية ولوائح الهيئة التنفيذية إظهار الشفافية والإفصاح عن جميع المعلومات المالية والجوهرية الخاصة بالشركات المدرجة، وذلك في شكل كامل ودقيق وفى وقت محدد ودون تمييز، ويعد حقاً من حقوق المستثمر الوقوف على الصورة الحقيقية الكاملة لأداء الشركات، والاطلاع على جميع المعلومات التي قد تؤثر على سعر أسهمها. وينطبق ذلك على جميع الشركات في الصناعات والقطاعات المختلفة، ويعتبر مبدأ الشفافية والإفصاح المحور الذي يقوم عليه عمل الهيئات التنظيمية للأسواق المالية وتحقق فاعلية الأداء لهذه الأسواق. فبتحسن مستويات الشفافية والإفصاح تنخفض مستويات المخاطر وتسعر الأوراق المالية وفق أسعارها العادلة.

ومن خلال تحديد نوعية المعلومات الواجب توفيرها وفرض نشرها تسهم هيئة السوق المالية في توفير البيئة المحفزة لاتخاذ القرار الاستثماري الصحيح، وحماية المستثمرين الأفراد من مخاطر القيام باتخاذ قرارات استثمارية لا تقوم على معلومات صحيحة، أو تكون مبنية على معلومات مضللة وناقصة.

وتعمل هيئة السوق المالية على فرض مبدأ الشفافية والإفصاح في لوائحها التنفيذية من خلال أداتين رئيسيتين، الأولى: نشرة الإصدار، والثانية: التزامات الإفصاح المستمر للشركات.

سادساً: مجتمع وعينة البحث:

يتمثل مجتمع الدراسة في السوق المالية السعودية، أما عينة الدراسة فتتمثل فيما يلي:

- عدد (60) فرد، وذلك باختيار عدد (4) أفراد من كل شركة تم اختيارها عشوائية من كل قطاع من قطاعات السوق المالية السعودية والبالغ عددها (21) قطاع والذين يمثلون مجموعة المدراء الماليين ورؤساء الحسابات والمحاسبين والمراجعين الداخليين.
- عدد (10) فرد، تم اختيارهم عشوائياً من مجموعة أساتذة الجامعات المتخصصين في مجال المحاسبة.
- عدد (11) فرد، تم اختيارهم عشوائياً من مجموعة المراجعين القانونيين.

سابعاً: اختبار الفرضيات:

الفرض (1) (إن الإفصاح المحاسبي المناسب للقوائم المالية يساهم في تلبية احتياجات مستخدمي المعلومات وضمان توفر فرص متكافئة لهم)

جدول رقم (1) استجابات أفراد عينة الدراسة تجاه فقرات الفرض الأول مرتبة تنازلياً حسب متوسطات الموافقة

رقم الفقرة	الفقرة	التكرار	درجة الموافقة					المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة
		النسبة %	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة			
1	الإفصاح عن المعلومات المحاسبية في وقتها المحدد يتيح لجميع المستثمرين الحصول على المعلومات اللازمة في الوقت المناسب مما يتيح لهم الرؤية الواضحة للوضع الاستثماري الأمر الذي يساوي فيما بينهم في الحصول على الفرص الاستثمارية.	ك	65	16	-	-	-	4.80	0.401	1
		%	80.2	19.8	-	-	-			
2	ما يحصل عليه المستثمرون من معلومات من خلال الإفصاح المحاسبي يوفر لهم الإدراك التام بالوضع المالي للشركات في السوق	ك	49	27	4	1	-	4.53	0.654	2
		%	60.5	33.3	4.9	1.2	-			

ISSN: 2706-6495

	مما يلبي الحاجات المعرفية للمستثمرين التي تمكنهم من التنبؤ بالوضع المستقبلي للسوق وبالتالي تتيح لهم اتخاذ القرار المناسب									
7	الإفصاح المحاسبي المناسب يلبي حاجة المستثمرين للمعلومات حول وضع الشركات في السوق بدرجة كبيرة	ك	44	30	7	-	-	4.46	0.653	3
		%	54.3	37.0	8.6	-	-			
5	بدون المعلومات المفصح عنها لا يمكن اختيار القرار الصحيح والذي يكفل تحقيق الربح المناسب	ك	41	35	5	-	-	4.44	0.612	4
		%	50.6	43.2	6.2	-	-			
6	أعتقد أن الإفصاح المحاسبي المناسب هو الأساس للنجاح في الاستثمار	ك	45	29	5	1	1	4.43	0.774	5
		%	55.6	35.8	6.2	1.2	1.2			
3	المعلومات المحاسبية ذات القيمة الاسترجاعية تمكن المستثمرين من الإلمام بالوضع السوقي مما يفيدهم في اتخاذ القرارات المناسبة	ك	40	33	6	2	-	4.37	0.732	6
		%	49.4	40.7	7.4	2.5	-			
4	كثيراً ما كانت المعلومات المفصح عنها مفيدة في اختيار القرار المناسب حول الاستثمار	ك	36	38	6	1	-	4.35	0.674	7
		%	44.4	46.9	7.4	1.2	-			

المتوسط العام	4.48	0.404

المصدر: عمل الباحثة، من واقع بيانات المسح الميداني.

من خلال النتائج الموضحة أعلاه يتضح أن أفراد عينة الدراسة موافقون بشدة على أن الإفصاح المحاسبي المناسب للقوائم المالية يساهم في تلبية احتياجات مستخدمي المعلومات وضمان توفر فرص متكافئة لهم بمتوسط (4.48 من 5)، وهو متوسط يقع في الفئة الخامسة من فئات المقياس الخماسي (من 4.21 إلى 5.00) وهي الفئة التي تشير إلى خيار موافق بشدة على أداة الدراسة.

ويتضح من النتائج أن هناك تجانساً في موافقة أفراد عينة الدراسة، حيث تراوحت متوسطات موافقتهم ما بين (4.35 إلى 4.80) وهي متوسطات تقع في الفئة الخامسة من فئات المقياس الخماسي التي تشير إلى (موافق بشدة) على أداة الدراسة، مما يوضح التجانس في موافقة أفراد عينة الدراسة، ويتضح من النتائج أن أفراد عينة الدراسة موافقون بشدة على أن جميع فقرات الفرضية الأولى تتمثل في الفقرات رقم (1، 2، 7، 5، 6، 3، 4) والتي تم ترتيبها تنازلياً حسب موافقة أفراد عينة الدراسة عليها بشدة كالتالي:

1- جاءت الفقرة رقم (1) وهي " الإفصاح عن المعلومات المحاسبية في وقتها المحدد يتيح لجميع المستثمرين الحصول على المعلومات اللازمة في الوقت المناسب مما يتيح لهم الرؤية الواضحة للوضع الاستثماري الأمر الذي يساوي فيما بينهم في الحصول على الفرص الاستثمارية" بالمرتبة الأولى من حيث موافقة أفراد عينة الدراسة عليها بشدة بمتوسط (4.80 من 5).
2- الفقرة رقم (2) وهي " ما يحصل عليه المستثمرين من معلومات من خلال الإفصاح المحاسبي يوفر لهم الإدراك التام بالوضع المالي للشركات في السوق مما يلبي الحاجات المعرفية للمستثمرين التي تمكنهم من التنبؤ بالوضع المستقبلي للسوق وبالتالي تتيح لهم اتخاذ القرار المناسب " جاءت بالمرتبة الثانية من حيث موافقة أفراد عينة الدراسة عليها بشدة بمتوسط (4.53 من 5).
3- احتلال الفقرة رقم (7) وهي " الإفصاح المحاسبي المناسب يلبي حاجة المستثمرين للمعلومات حول وضع الشركات في السوق بدرجة كبيرة " للمرتبة الثالثة من حيث موافقة أفراد عينة الدراسة عليها بشدة بمتوسط (4.46 من 5).
4- نجد الفقرة رقم (5) وهي " بدون المعلومات المفصح عنها لا يمكن اختيار القرار الصحيح والذي يكفل تحقيق الربح المناسب " جاءت بالمرتبة الرابعة من حيث موافقة أفراد عينة الدراسة عليها بشدة بمتوسط (4.44 من 5).
5- الفقرة رقم (6) وهي " أعتقد أن الإفصاح المحاسبي المناسب هو الأساس للنجاح في الاستثمار " احتلت المرتبة الخامسة من حيث موافقة أفراد عينة الدراسة عليها بشدة بمتوسط (4.43 من 5).
6- احتلت الفقرة رقم (3) وهي " المعلومات المحاسبية ذات القيمة الاسترجاعية تمكن المستثمرين من الإلمام بالوضع السوقي مما يقيدهم في اتخاذ القرارات المناسبة " المرتبة السادسة من حيث موافقة أفراد عينة الدراسة عليها بشدة بمتوسط (4.37 من 5).
7- إن الفقرة رقم (4) وهي " كثيراً ما كانت المعلومات المفصح عنها مفيدة في اختيار القرار المناسب حول الاستثمار " احتلت المرتبة السابعة من حيث موافقة أفراد عينة الدراسة عليها بشدة بمتوسط (4.35 من 5).

وعليه ومن خلال النتائج الموضحة أعلاه يتضح صحة فرض الدراسة والذي ينص على (إن الإفصاح المحاسبي المناسب للقوائم المالية يساهم في تلبية احتياجات مستخدمي المعلومات وضمان توفر فرص متكافئة لهم)، وتعزو الباحثة هذه النتيجة إلى أن الإفصاح المحاسبي المناسب للقوائم المالية يوفر معلومات كافية ومفصلة بصورة مناسبة تتيح لمستخدمي المعلومات الحصول بسهولة على ما يريدونه من معلومات، وبصورة تتميز بشفافية عالية الأمر الذي يتيح للجميع الحصول على المعلومات اللازمة التي تكفل لهم المنافسة على الفرص الاستثمارية المتاحة، مما يساهم في تلبية احتياجات مستخدمي المعلومات وضمان توفر فرص متكافئة لهم.

الفرض (2) (يعتمد المستثمرون في السوق السعودية للأوراق المالية على البيانات المنشورة بالتقارير المالية بصورة أساسية في اتخاذ القرارات)

جدول رقم (2) استجابات أفراد عينة الدراسة تجاه فقرات الفرض الثاني مرتبة تنازلياً حسب متوسطات الإفادة

رقم الفقرة	الفقرة	التكرار	درجة الموافقة					المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة
			موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة			
2	دون معلومات كاملة ومفصلة حول وضع الشركات في السوق لا يمكن اتخاذ القرار الاستثماري الصحيح	ك	42	35	3	1	-	4.46	0.633	1
		%	51.9	43.2	3.7	1.2	-			
1	يتوقف اتخاذ القرار الاستثماري بصورة أساسية على ما يتم الحصول عليه من معلومات عن طريق الإفصاح المحاسبي المناسب	ك	45	28	7	1	-	4.44	0.707	2
		%	55.6	34.6	8.6	1.2	-			
5	كثيراً ما يرجئ اتخاذ القرار الاستثماري في حالة الشعور بنقص المعلومات المتعلقة به	ك	39	34	8	-	-	4.38	0.663	3
		%	48.1	42.0	9.9	-	-			
3	أحتاج إلى معرفة معلومات عن جميع جوانب الوضع المالي للشركات في السوق فالمعرفة عن بعض الجوانب فقط دون جوانب أخرى	ك	37	31	12	1	-	4.28	0.762	4
		%	45.7	38.3	14.8	1.2	-			

	يجعل قرار الاستثمار مرتجلاً								
4	ترتكز القرارات الاستثمارية على ما يصدر من الشركات العاملة في السوق من تقارير مالية	ك	34	31	13	2	1	4.17	0.877	5
		%	42.0	38.3	16.0	2.5	1.2			
المتوسط العام								4.35	0.512	

المصدر: عمل الباحثة، من واقع بيانات المسح الميداني.

من خلال النتائج الموضحة أعلاه يتضح أن أفراد عينة الدراسة موافقون بشدة على اعتماد المستثمرين في السوق السعودية للأوراق المالية على البيانات المنشورة بالتقارير المالية بصورة أساسية في اتخاذ القرارات بمتوسط (4.35 من 5)، وهو متوسط يقع في الفئة الخامسة من فئات المقياس الخماسي (من 4.21 إلى 5.00)، وهي الفئة التي تشير إلى خيار موافق بشدة على أداة الدراسة.

ويتضح من النتائج أن هناك تفاوتاً في موافقة أفراد عينة الدراسة، حيث تراوحت متوسطات موافقتهم ما بين (4.17 إلى 4.46)، وهي متوسطات تتراوح ما بين الفئتين الرابعة والخامسة من فئات المقياس الخماسي واللتين تشيران إلى (موافق / موافق بشدة) على التوالي على أداة الدراسة، مما يوضح التفاوت في موافقة أفراد عينة الدراسة،

ويتضح من النتائج أن أفراد عينة الدراسة موافقون بشدة على أربع فقرات من فقرات الفرضية الثانية وتتمثل في الفقرات رقم (2، 1، 5، 3) والتي تم ترتيبها تنازلياً حسب موافقة أفراد عينة الدراسة عليها بشدة كالتالي:

1. جاءت الفقرة رقم (2)، وهي: " دون معلومات كاملة ومفصلة حول وضع الشركات في السوق لا يمكن اتخاذ القرار الاستثماري الصحيح " بالمرتبة الأولى من حيث موافقة أفراد عينة الدراسة عليها بشدة بمتوسط (4.46 من 5).
2. نجد الفقرة رقم (1)، وهي: " يتوقف اتخاذ القرار الاستثماري بصورة أساسية على ما يتم الحصول عليه من معلومات عن طريق الإفصاح المحاسبي المناسب " جاءت بالمرتبة الثانية من حيث موافقة أفراد عينة الدراسة عليها بشدة بمتوسط (4.44 من 5).
3. إن الفقرة رقم (5)، وهي: " كثيراً ما يرجئ اتخاذ القرار الاستثماري في حالة الشعور بنقص المعلومات المتعلقة به " جاءت بالمرتبة الثالثة من حيث موافقة أفراد عينة الدراسة عليها بشدة بمتوسط (4.38 من 5).
4. الفقرة رقم (3)، وهي: " أحتاج إلى معرفة معلومات عن جميع جوانب الوضع المالي للشركات في السوق فالمعرفة عن بعض الجوانب فقط دون جوانب أخرى يجعل قرار الاستثمار مرتجلاً " جاءت بالمرتبة الرابعة من حيث موافقة أفراد عينة الدراسة عليها بشدة بمتوسط (4.28 من 5).

ويتضح من النتائج أن أفراد عينة الدراسة موافقون على عبارة واحدة من عبارات الفرضية الثانية، وتتمثل في العبارة رقم (4)، وهي: " ترتكز القرارات الاستثمارية على ما يصدر من الشركات العاملة في السوق من تقارير مالية" بمتوسط (4.17من 5).

وعليه ومن خلال النتائج الموضحة أعلاه يتضح صحة فرض الدراسة، الذي ينص على (اعتماد المستثمرين في السوق السعودية للأوراق المالية على البيانات المنشورة بالتقارير المالية بصورة أساسية في اتخاذ القرارات)، وتعزو الباحثة هذه النتيجة إلى أن المستثمرين في السوق السعودية للأوراق المالية يحرصون على أن تكون قراراتهم الاستثمارية فاعلة وأكثر قوة في تحقيق المكاسب التي يرجونها، ولذلك عادة ما يعتمد هؤلاء المستثمرون على البيانات المنشورة بالتقارير المالية بصورة أساسية في اتخاذ القرارات حتى يضمنوا أن تكون قراراتهم واقعية، وتحقق الغرض المطلوب منها.

الفرض (3) (كلما قصرت فترة إنتاج المعلومات والبيانات المحاسبية ازدادت ملاءمتها لقرارات الاستثمار)

جدول رقم (3) استجابات أفراد عينة الدراسة تجاه فقرات الفرض الثالث مرتبة تنازلياً حسب متوسطات الموافقة

رقم الفقرة	الفقرة	التكرار	درجة الموافقة					المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة
		النسبة %	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة			
1	اتخاذ القرار الاستثماري يتطلب توفير المعلومات والبيانات المحاسبية في وقتها المحدد	ك	52	23	4	1	1	4.53	0.760	1
		%	64.2	28.4	4.9	1.2	1.2			
2	قرارات الاستثمار تسعى إلى الاستفادة من الفرص الاستثمارية المتاحة والتي عليها منافسة كبيرة مما يتطلب ضرورة إنتاج المعلومات والبيانات المحاسبية في فترة قصيرة	ك	35	38	7	1	-	4.32	0.686	2
		%	43.2	46.9	8.6	1.2	-			
9	إنتاج المعلومات والبيانات المحاسبية في أقصر وقت يزيد من استفادة المستثمرين منها	ك	31	39	8	3	-	4.21	0.770	3
		%	38.3	48.1	9.9	3.7	-			
10	يسعى المستثمر عادة إلى الحصول على معلومات حديثة عن الوضع السوقي مما يتطلب ضرورة إنتاج	ك	29	40	10	2	-	4.19	0.743	4
		%	35.8	49.4	12.3	2.5	-			

	المعلومات والبيانات المحاسبية في أقصر فترة ممكنة									
3	تفقد المعلومات المفصح عنها جدواها في حالة تأخرها عن فترة الاحتياج لها	ك	30	38	11	2	-	4.19	0.760	5
		%	37.0	46.9	13.6	2.5	-			
7	كلما قصرت فترة إنتاج المعلومات والبيانات المحاسبية المفصح عنها زادت قدرتها على تلبية حاجات المستثمرين وتمكينهم من اتخاذ قراراتهم في وقتها المناسب	ك	30	38	10	2	1	4.16	0.829	6
		%	37.0	46.9	12.3	2.5	1.2			
6	الغرض من الإفصاح المحاسبي تلبية حاجات المستثمرين من المعلومات وبالتالي فإنه لابد من الإفصاح عن هذه المعلومات في أقصر وقت ممكن	ك	24	44	10	3	-	4.10	0.752	7
		%	29.6	54.3	12.3	3.7	-			

تابع جدول رقم (3) استجابات أفراد عينة الدراسة تجاه فقرات الفرض الثالث مرتبة تنازلياً حسب متوسطات الموافقة

رقم العبارة	العبارة	التكرار	درجة الموافقة					المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة
		النسبة %	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة			
8	السرعة في اتخاذ القرار الاستثماري تسهم بدرجة كبيرة في نجاح هذا القرار وهذا يتطلب ضرورة إنتاج معلومات والبيانات	ك	25	41	10	5	-	4.06	0.827	8
		%	30.9	50.6	12.3	6.2	-			

	المحاسبية في أقصر وقت									
4	يفقد المستثمر حاجته للمعلومات والبيانات المحاسبية المفصح عنها في حالة تأخرها	ك	22	42	11	6	-	3.99	0.844	9
		%	27.2	51.9	13.6	7.4	-			
5	يلجأ المستثمر لمعلومات سابقة (قديمة) لاتخاذ قراره الاستثماري العاجل	ك	18	34	14	15	-	3.68	1.023	10
		%	22.2	42.0	17.3	18.5	-			
المتوسط العام								4.14	0.543	

المصدر: عمل الباحثة، من واقع بيانات المسح الميداني.

من خلال النتائج الموضحة أعلاه يتضح أن أفراد عينة الدراسة موافقون على أنه كلما قصرت فترة إنتاج المعلومات والبيانات المحاسبية ازدادت ملاءمتها لقرارات الاستثمار بمتوسط (4.14 من 5)، وهو متوسط يقع في الفئة الرابعة مـــن فئات المقياس الخماسي (من 3.41 إلى 4.20)، وهي الفئة التي تشير إلى خيار موافق على أداة الدراسة.

ويتضح من النتائج أن هناك تفاوتاً في موافقة أفراد عينة الدراسة، حيث تراوحت متوسطات موافقتهم ما بين (3.68 إلى 4.53)،

وهي متوسطات تتراوح ما بين الفئتين الرابعة والخامسة من فئات المقياس الخماسي واللتين تشيران إلى (موافق / موافق بشدة) على التوالي على أداة الدراسة، مما يوضح التفاوت في موافقة أفراد عينة الدراسة، ويتضح من النتائج أن أفراد عينة الدراسة موافقون بشدة على ثلاث فقرات من فقرات الفرضية الثالثة تتمثل في العبارات رقم (1، 2، 9) والتي تم ترتيبها تنازلياً حسب موافقة أفراد عينة الدراسة عليها بشدة كالتالي:

1- جاءت الفقرة رقم (1)، وهي: " اتخاذ القرار الاستثماري يتطلب توفير المعلومات والبيانات المحاسبية في وقتها المحدد " بالمرتبة الأولى من حيث موافقة أفراد عينة الدراسة عليها بشدة بمتوسط (4.53 من 5).
2- الفقرة رقم (2)، وهي: " قرارات الاستثمار تسعى إلى الاستفادة من الفرص الاستثماري المتاحة والتي عليها منافسة كبيرة مما يتطلب ضرورة إنتاج المعلومات والبيانات المحاسبية في فترة قصيرة " جاءت بالمرتبة الثانية من حيث موافقة أفراد عينة الدراسة عليها بشدة بمتوسط (4.32 من 5).
3- الفقرة رقم (9)، وهي: " إنتاج المعلومات والبيانات المحاسبية في أقصر وقت يزيد من استفادة المستثمرين منها " احتلت المرتبة الثالثة من حيث موافقة أفراد عينة الدراسة عليها بشدة بمتوسط (4.21 من 5).

ويتضح من النتائج أن أفراد عينة الدراسة موافقون على سبع فقرات من فقرات الفرضية الثالثة تتمثل في الفقرات رقم (10، 3، 7، 6، 8، 4، 5) والتي تم ترتيبها تنازلياً حسب موافقة أفراد عينة الدراسة عليها كالتالي:

1- جاءت الفقرة رقم (10)، وهي: " يسعى المستثمر عادة إلى الحصول على معلومات حديثة عن الوضع السوقي مما يتطلب ضرورة إنتاج المعلومات والبيانات المحاسبية في أقصر فترة ممكنة " بالمرتبة الأولى من حيث موافقة أفراد عينة الدراسة عليها بمتوسط (4.19 من 5).

2- احتلال الفقرة رقم (3)، وهي: " تفقد المعلومات المفصح عنها جدواها في حالة تأخرها عن فترة الاحتياج لها " للمرتبة الثانية من حيث موافقة أفراد عينة الدراسة عليها بشدة بمتوسط (4.19 من 5).

3- الفقرة رقم (7)، وهي: " كلما قصرت فترة إنتاج المعلومات والبيانات المحاسبية المفصح عنها زادت قدرتها على تلبية حاجات المستثمرين وتمكينهم من اتخاذ قراراتهم في وقتها المناسب " جاءت المرتبة الثالثة من حيث موافقة أفراد عينة الدراسة عليها بمتوسط (4.16 من 5).

4- جاءت الفقرة رقم (6)، وهي: " الغرض من الإفصاح المحاسبي تلبية حاجات المستثمرين من المعلومات وبالتالي فإنه لابد من الإفصاح عن هذه المعلومات في أقصر وقت ممكن " جاءت بالمرتبة الرابعة من حيث موافقة أفراد عينة الدراسة عليها بمتوسط (4.10 من 5).

5- احتلت الفقرة رقم (8)، وهي: " السرعة في اتخاذ القرار الاستثماري تسهم بدرجة كبيرة في نجاح هذا القرار، وهذا يتطلب ضرورة إنتاج معلومات والبيانات المحاسبية في أقصر وقت " المرتبة الخامسة من حيث موافقة أفراد عينة الدراسة عليها بمتوسط (4.06 من 5).

6- الفقرة رقم (4)، وهي: " يفقد المستثمر حاجته للمعلومات والبيانات المحاسبية المفصح عنها في حالة تأخرها " احتلت المرتبة السادسة من حيث موافقة أفراد عينة الدراسة عليها بمتوسط (3.99 من 5).

7- احتلال الفقرة رقم (5)، وهي: " يلجأ المستثمر لمعلومات سابقة (قديمة) لاتخاذ قراره الاستثماري العاجل " للمرتبة السابعة من حيث موافقة أفراد عينة الدراسة عليها بمتوسط (3.68 من 5).

وعليه ومن خلال النتائج الموضحة أعلاه يتضح صحة فرض الدراسة والذي ينص على أنه (كلما قصرت فترة إنتاج المعلومات والبيانات المحاسبية ازدادت ملاءمتها لقرارات الاستثمار)، وتعزو الباحثة هذه النتيجة إلى أن المستثمرون في السوق السعودية للأوراق المالية يحرصون على استغلال الفرص الاستثمارية المتاحة، ولذلك فهم بحاجة إلى اتخاذهم قراراتهم الاستثمارية بسرعة كبيرة ولذلك فإنه كلما قصرت فترة إنتاج المعلومات والبيانات المحاسبية ازدادت ملاءمتها لقرارات الاستثمار.

ثامناً: النتائج:

1- الإفصاح عن المعلومات المحاسبية في وقتها المحدد يتيح لجميع المستثمرين الحصول على المعلومات اللازمة في الوقت المناسب، مما يتيح لهم الرؤية الواضحة للوضع الاستثماري الأمر الذي يساوي فيما بينهم في الحصول على الفرص الاستثمارية.

2- الإفصاح المحاسبي المناسب يلبي حاجة المستثمرين للمعلومات حول وضع الشركات في السوق بدرجة كبيرة.

3- المعلومات المحاسبية ذات القيمة الاسترجاعية تمكن المستثمرين من الإلمام بالوضع السوقي مما يفيدهم في اتخاذ القرارات المناسبة.

4- قرارات الاستثمار تسعى إلى الاستفادة من الفرص الاستثمارية المتاحة والتي عليها منافسة كبيرة، مما يتطلب ضرورة إنتاج المعلومات والبيانات المحاسبية في فترة قصيرة.
5- إنتاج المعلومات والبيانات المحاسبية في أقصر وقت يزيد من استفادة المستثمرين منها.
6- كلما قصرت فترة الإنتاج المعلومات والبيانات المحاسبية المفصح عنها زادت قدرتها على تلبية حاجات المستثمرين وتمكينهم من اتخاذ قراراتهم في وقتها المناسب.
7- السرعة في اتخاذ القرار الاستثماري تسهم بدرجة كبيرة في نجاح هذا القرار وهذا يتطلب ضرورة إنتاج معلومات والبيانات المحاسبية في أقصر وقت.

تاسعاً: التوصيات:

1- حتى تكون المعلومات أكثر ملاءمة لترشيد قرارات المساهم، فإنها يجب أن تنشر على فترات دورية قصيرة، حيث يعتبر التقرير الشهري هو الأكثر أهمية، ويليه الربع السنوي ثم النصف السنوي ثم السنوي.
2- تعديل نطاق الإفصاح ليتضمن معلومات إضافية غير مالية يمكن أن تلعب دوراً مؤثراً في دعم القوة التفسيرية للقوائم والتقارير المالية.
3- وضع السبل المناسبة للحد من المعوقات التي تحد من استفادة المستثمرين في السوق المالية السعودية من المعلومات المفصح عنها في عملية اتخاذ القرار الاستثماري الخاص بهم.
4- ضرورة تشجيع الأبحاث والدراسات التي تهدف إلى نشر الوعي، وعقد الندوات المستمرة لمناقشة نتائج هذه الأبحاث، ودراسة المقترحات والتوصيات التي يعرضها الباحثون.
5- ضرورة تشجيع قيام مؤسسات وبيوت خبرة متخصصة في مجال التحليل المالي وتقدير المخاطر بهدف تقديم المشورة والرأي الفني للمساهمين دون مقابل على أن يتم تمويلها من خلال نسبة تستقطع سنوياً من أرباح الشركات المدرجة بالسوق.
6- العمل على توفير خدمات الانترنت، والاهتمام بصيانة خدمته حتى يستفيد منه المتعاملون في سوق الأوراق المالية بدرجة كافية.
7- العمل على توفير برنامج مناسب يسهل عملية الإفصاح المالي بالإنترنت.

عاشراً: المراجع:

1/ أحمد فهمي الإمام. (1979م). *أسواق الأوراق المالية في البلاد العربية*. اتحاد المصارف العربية.
2/ الهادي آدم محمد. (2003م). *نظرية المحاسبة*. الخرطوم: كلية التجارة، جامعة النيلين.
3/ أمين السيد أحمد لطفي. (2006م). *نظرية المحاسبة*. الإسكندرية: الدار الجامعية.
4/ رمزي علي سلامة. (1992م). *دراسات في السياسات المالية الدولية*. الإسكندرية: قسم المالية العامة بكلية التجارة.
5/ طارق عبد العال حماد. (2004م). *موسوعة معايير المحاسبة*. الإسكندرية: الدار الجامعية.
6/ عاطف حسن النقلي. (1994م). *الخصخصة وسوق الأوراق المالية في مصر*. القاهرة: مؤسسة الأهرام.
7/ عبد النافع الزرري، و غازي فرح. (2000م). *الأسواق المالية*. عمان: دار وائل للنشر.

8/ فؤاد أحمد المبارك. (يونيو، 2004). قياس مدى التزام الشركات المساهمة السعودية بمتطلبات معيار العرض والإفصاح العام. *مجلة البحوث التجارية المعاصرة*، صفحة 5.

9/ فوزي غرايبة، و رندا النبر. (1987م). مدى توفر الإيضاحات في التقارير المالية السنوية لشركات المساهمة العامة الصناعية في الأردن. *مجلة دراسات*، صفحة 9.

10/ كمال خليفة أبو زيد. (1990م). *النظرية المحاسبية*. الإسكندرية: دار الكتب القومية.

11/ محمد صالح الحناوي، و جلال إبراهيم العبد. (2005م). *بورصة الأوراق المالية بين النظرية والتطبيق*. الإسكندرية: الدار الجامعية.

12/ محمد عطية مطر. (2004م). *التأصيل النظري للممارسات المهنية المحاسبية*. عمان: دار وائل للنشر.

13/ محمد الصيرفي. (2008م). *البورصات*. الإسكندرية: دار الفكر الجامعي.

14/ محمد رضوان حلوة. (1990م). *نظرية المحاسبة*. دمشق: منشورات جامعة حلب.

15/ محمد عطية مطر. (شباط، 1988م). الأهمية النسبية للبيانات المالية المدققة الصادرة عن الشركات المساهمة بدولة الكويت لمتخذي قرارات الاستثمار والإقراض. *مجلة دراسات*، صفحة 23.

16/ محمد عطية مطر. (2010م). *نظرية المحاسبة*. عمان: الشركة العربية المتحدة للتوريدات.

17/ محمود السيد الناغي. (2007م). *اتجاهات معاصرة في نظرية المحاسبة*. المنصورة: المكتبة العصرية.

18/ منير إبراهيم هندي . (1997م). *الأوراق المالية وأسواق رأس المال*. الإسكندرية: منشأة المعارف.

19/ هيئة السوق المالية. (2005م). الاستثمار في سوق الأسهم. الثاني، 2. الرياض، المملكة العربية السعودية: هيئة السوق المالية.

20/ هيئة السوق المالية. (2005م). نظم السوق المالية ولوائحه التنفيذية. *السادس*، 3. الرياض، المملكة العربية السعودية: هيئة السوق المالية.

21/ يوسف محمد جربوع. (2001م). *نظرية المحاسبة*. عمان: مؤسسة الوراق.

جميع الحقوق محفوظة 2022 ©، الدكتورة/ مي عثمان علي أبو، المجلة الأكاديمية للأبحاث والنشر العلمي.
(CC BY NC)